

تحرك عاجل

إلغاء حكمي إعدام والأمر بإعادة المحاكمة

ألغت محكمة التمييز بالبحرين في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2018، حكمي الإعدام اللذين أيدتهما في 2015 بحق محمد رمضان عيسى علي حسين، وحسين علي موسى حسين محمد؛ وأحالت قضيتهما إلى محكمة الاستئناف لإعادة محاكتهما.

في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2018، ألغت محكمة التمييز البحرينية حكمي الإعدام اللذين أصدرهما بحق محمد رمضان عيسى علي حسين وحسين علي موسى حسين محمد، مستندةً إلى أدلة جديدة؛ وأمرت بأن تعيد محكمة الاستئناف الجنائية العليا النظر في القضيتين أمام هيئة جديدة من القضاة؛ إلا أنه لم يُحدد موعد لبدء إعادة محاكتهما. ويجري احتجاز الاثنين بسجن جو جنوب المنامة، عاصمة البحرين.

ففي 28 مارس/آذار 2018، أكد النائب العام أنه تلقى مذكرةً من وحدة التحقيقات الخاصة بشأن التحقيقات التي أجريت حول الشكويين المرفوعتين من محمد رمضان وحسين علي موسى حول تعرضهما للتعذيب. وبناءً على توصيات وحدة التحقيقات الخاصة، أُحيلت قضيتاهما إلى وزير العدل، الذي أرسل في مطلع مايو/أيار 2018 طلباً إلى محكمة التمييز بإعادة النظر في الحكمين النهائيين. وزعمت وحدة التحقيقات أنها كشفت عن تقارير طبية صادرة عن الأطباء لدى وزارة الداخلية تفيد بأن الرجلين تعرضا للتعذيب، ولكن لم تُتَح هذه التقارير أثناء سير المحاكمة.

وكان قد صدر بحق محمد رمضان وحسين علي موسى حكمان بالإعدام، في 29 ديسمبر/كانون الأول 2014، لاتهامهما بقتل شرطي، لقي مصرعه في تفجيرٍ وقع في قرية الدير بشمال شرقي المنامة في 14 فبراير/شباط 2014. وأثناء المحاكمة، أُخذ بـ"اعتراف" حسين علي موسى الذي ائْتزَع منه بالإكراه، كدليلٍ أساسي لإدانته؛ كما استُخدم لتجريم محمد رمضان. وفي 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، أيدت محكمة التمييز حكمي الإعدام بحق الرجلين، وأحالت قضيتاهما إلى الملك، الذي يملك السلطة في أن يُصدق على الأحكام أو يخففها أو أن يمنح المحكوم عليه عفواً.

كما قد أُيدت أحكامٌ أُصدرت بحق عشرة أشخاصٍ، إلى جانب حكميهما، تراوحت مدتها بين السجن لستة أعوامٍ والسجن مدى الحياة.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنكليزية، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات البحرينية على أن تخفف كافة أحكام الإعدام، وعلى أن تصدر أمراً رسمياً بوقف مؤقت لتنفيذ أحكام الإعدام؛
- حث السلطات على أن تعمل على تقييد إعادة محاكمة كلٍ من الرجلين بإجراءات تتماشى بالكامل مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وتستبعد استخدام أي أدلة انتزعت تحت وطأة التعذيب، وذلك دون اللجوء إلى تطبيق عقوبة الإعدام؛
- حث السلطات على أن تُجري تحقيقات على نحوٍ ناجز ووافٍ وفعال بشأن مزاعم تعرضهما للتعذيب وغيره من سوء المعاملة.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 14 ديسمبر/كانون الأول 2018 إلى الجهات التالية:

ملك البحرين

جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب جلالة الملك

ص. ب. 555

قصر الرفاع، المنامة، البحرين

فاكس: +973 1766 4587

وزير العدل والشئون الإسلامية

معالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة

وزارة العدل والشئون الإسلامية

ص. ب. 450 ، المنامة، البحرين

فاكس: +973 1753 1284

النموذج الإلكتروني: <http://www.moj.gov.bh/en/>

تويتر: @Khaled_Bin_Ali

وُثِرسل نسخ إلى:

وزير الداخلية

سمو الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة

وزارة الداخلية

ص. ب. 13 المنامة، البحرين

فاكس: +973 1723 2661

تويتر: @moi_Bahrain

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

وهذا هو التحديث الخامس للتحرك العاجل UA 1/15. ولمزيد من المعلومات:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/8242/2018/en/>

تحرك عاجل

إلغاء حكمي إعدام والأمر بإعادة المحاكمة

معلومات إضافية

في 15 يناير/كانون الثاني 2017، واصلت البحرين تنفيذ أحكام الإعدام، بعد توقف دام ما يقرب من سبعة أعوام. ففي ذلك اليوم، أُعدم ثلاثة رجال، هم علي عبد الشهيد السنكيس، وسامي ميرزا مشيمع، وعباس جميل طاهر محمد السميع، في أعقاب محاكمة فادحة الجور، وذلك بعدما أيدت محكمة التمييز أحكام الإعدام بحقهم في 9 يناير/كانون الثاني 2017. ولم تكن السرعة التي صدق بها ملك البحرين على أحكام الإعدام بحقهم، ونُفذت بها هذه الأحكام، أمرًا مسبقًا في البلاد. فبموجب القانون البحريني، يُحال حكم الإعدام، بمجرد أن تؤيده محكمة التمييز، إلى ملك البحرين؛ الذي يملك حينئذ سلطة التصديق على الحكم، أو تخفيفه أو منح عفو ملكي. وقبل تنفيذ أحكام الإعدام في 15 يناير/كانون الثاني 2017، كان آخر شخصٍ قد أُعدم في البحرين مواطنًا بنغاليًا، يُدعى جاسم عبد المنان، في 2010.

وأخبر محمد رمضان عيسى علي حسين وحسين علي موسى حسين محمد محاميها بتعرضهما للتعذيب وغيره من سوء المعاملة خلال استجوابهما بمديرية التحقيقات الجنائية بين فبراير/شباط ومارس/آذار 2014. ورفض محمد رمضان توقيع "اعتراف"، بينما قال حسين علي موسى إنه أُجبر على "الاعتراف"، وتجريم محمد رمضان، في غياب محاميها، بعدما عُلق من أطرافه وتعرض للضرب مرارًا وتكرارًا لعدة أيام. وفيما بعد، أُخذ بـ"اعتراف" حسين علي موسى كدليلٍ أساسي لمحاكمتها، ومن ثم الحكم بإدانتها. وأخبر حسين علي موسى محاميه أنه أبلغ النائب العام بأنه تعرض للتعذيب، وأن "اعترافه" قد أنتزع منه بالقوة؛ إلا أن النائب العام لم يأخذ بمزاعمه. وأحيل بعد ذلك مجددًا إلى مديرية التحقيقات الجنائية، حيث يقول إنه تعرض للتعذيب لمدة شهرين آخرين. كما زعم محمد رمضان أنه أبلغ النيابة العامة عن تعرضه للتعذيب، ولكن مزاعمه قوبلت برفضها.

واستأنف محمد رمضان عيسى علي حسين وحسين علي موسى حسين محمد حكيم إعدامهما أمام محكمة الاستئناف الجنائية العليا في 30 مارس/أذار 2015، حيث لم تُقدّم أي أدلة جديدة في جلسات الاستئناف؛ كما لم يتلق محاموهما سوى نسخة واحدة من النسخة الأصلية لمنطوق الحكم أثناء الجلسة الأولى من الاستئناف. وفي الجلسة الثانية، اضطروا إلى طلب الحصول على تصريح من المحكمة باستدعاء شهود في الجلسة المقبلة، وذلك لعدم توفر الوقت الكافي لهم كي يعدوا مرافعاتهم؛ إلا أن القاضي رفض طلبهم، وقام بتأجيل جلسة الاستماع والنطق بالحكم النهائي إلى 26 مايو/أيار 2015، قبل أن يتسن للمحامين تقديم مرافعتهم النهائية. وهكذا، أيدت المحكمة حكيم الإعدام بحقهما في اليوم ذاته.

وعلى الرغم من تلقي الأمانة العامة للتلزمات لشكاوى قدمتها زوجة محمد رمضان ومنظمة غير حكومية أمريكية في 2014 بشأن مزاعم تعرضه للتعذيب، لم تجر أي تحقيق في هذا الشأن على مدار عامين. وفي إبريل/نيسان 2016، أخبرت الأمانة العامة على نحو خاطئ حكومة المملكة المتحدة أنه لم يرد إليها "أي مزاعم بشأن المعاملة السيئة أو التعذيب" بحق محمد رمضان. وفي أعقاب ضغطٍ دولي، أبلغت الأمانة العامة للتلزمات حكومة المملكة المتحدة، في يوليو/تموز 2016، بتعهداتها بإجراء "تحقيقٍ وافيٍّ ومستقلٍ"، ثم أجرت مقابلة في وقتٍ لاحقٍ مع زوجة محمد رمضان ومحاميه.

وللمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على تقرير منظمة العفو الدولية تجميل شكلي أم تغيير جذري؟ تقييم أداء هيئات الرقابة على حقوق الإنسان في البحرين، الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 (<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/5080/2016/en/>).

واليوم، ألغى 142 بلدًا عقوبة الإعدام إما في القانون أو لا تطبق في الواقع الفعلي. كما أقر "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وغيره من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بالحق في الحياة، والحق في عدم التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات دون استثناء، باعتبارها انتهاكًا للحق في الحياة، كما أنها أقصى العقوبات القاسية واللاإنسانية والمهينة.

الاسم: محمد رمضان عيسى علي حسين وحسين علي موسى حسين محمد

النوع: ذكران

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 1/15 رقم الوثيقة: MDE 11/9347/2018 البحرين بتاريخ: 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2018